الهندسة الاجتماعية لتأنيث الفعل المقاولاتيفي علاقة البُنَى الاجتماعية بممارسة المرأة للمقاولة في المجتمع المحلي: حالة الجزائر: دراسة استكشافية لواقع المرأة المقاولة

Social engineering as a way to feminize entrepreneurial action: an exploratory study on Algeria

L'ingénierie sociale et la féminisation de l'acte entrepreneurial dans le rapport des structures sociales à la pratique entrepreneuriale des femmes dans la société locale: cas de l'Algérie: étude exploratoire sur le cas de l'Algérie

ط.د. خيري نوح

مخبر علم الاجتماع المنظمات والمناجمنتن جامعة الجزائر 2

د. عتيقة حرايرية

مخبر علم الاجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة الجزائر2

تاريخ الإرسال: 2019-09-07 **تاريخ القبول:** 2020-02-04 - **تاريخ النشر:** 2021-12-31

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لمقاربة الفعل المقاولاتي في ارتباطه ببعد النوع، وتحليل أبعاد التأنيث السوسيو-ثقافية في سياقه الاجتماعي، ومحاولة جواب الاجتماعي "به"، ومدى تأثير المجال الاجتماعي وما يحمله من بُنَى اجتماعية وثقافية لازمة ومُلزمة كإطار مرجعي لكل فعل اجتماعي، وفي مجتمع محلي متفرد بخصوصياته، تحاول فيه المرأة المقاولة الجزائرية ممارسة فعل المقاولة كخيار جديد من أجل ترسيخ مكانة في سوق العمل. توصلت الدراسة أنَّ مسار المرأة المقاولة في الجزائر ليس رهان اقتصادي بحت، وإنّما هو رهان ثقافي واجتماعي باعتبار تعدد المرجعيات للمرأة المقاولة المرتبطة بالأسرة والزوج والنمط الثقافي، وتعدد الأدوار، وصعوبة التموضع في نسق ذكوري، جعل المرأة المقاولة تمارس دورها في ظل المكانة الغالبة المتأسسة من خلال البُنَى الاجتماعية والثقافية، فالمقاولة بالنسبة للمرأة في الجزائر هي ممارسة في نسق من الإكراهات، وتأتي هذه الدراسة النظرية لمقاربة هذا الموضوع، وتشخيص الإشكالات نظريا، وبناءاً على معطيات ميدانية استكشافية بالملاحظة، وتأسيسا على عديد الدراسات النظرية والميدانية.

الكلمات الدالة: المقاولة؛ المرأة المقاولة؛ البُنَى الاجتماعية؛ السياق الاجتماعي؛ إشكالية تأنيث المقاولة؛ المجتمع المحلي.

Abstract
This research paper aims to approach the entrepreneurial act in relation to the gender dimension, analyze the socio-cultural feminization dimensions in its social context, and try to answer the social "by", and the impact of the social field and the necessary social and cultural structures as a frame of reference for each social act, and in a community Unique to its peculiarities, Algerian women try to practice entrepreneurship as a new option in order to establish a place in the labor market. The study found that the path of women entrepreneurs in Algeria is not a pure economic bet, but is a cultural and social bet considering the multiplicity of references for women entrepreneurs associated with the family and husband and cultural pattern, and the multiple roles, and the difficulty of positioning in a male format, make women entrepreneurs play their role in the predominance established through Social and cultural structures, the contracting for women in Algeria is a practice in the form of coercion. This theoretical study comes to approach this topic, and diagnose problems in theory, and based on observational field data observation, and based on several theoretical and field studies.

Keywords: entrepreneurship; women entrepreneurs; social structures; social context; problem of femininity of entrepreneurship; the local community.

Résumé
L'objectif de cet article est d'aborder l'acte entrepreneurial en relation avec la dimension de genre et d'analyser les dimensions socioculturelles de la féminisation dans sa réalité sociale et essayez d'analyser dans quelle mesure le champ social et ses structures sociales et culturelles sont nécessaires et contraignants pour tout acte social dans une communauté aux caractéristiques spécifiques et dans laquelle les femmes algériennes tentent de pratiquer l'entrepreneuriat afin de consolider leur position sur le marché du travail et pourront ainsi se créer une personnalité entrepreneuriale à la hauteur des politiques de développements national dans un contexte mondialisé. Le carrière de l'acte entrepreneurial des femmes en Algérie n'est pas un défi purement économique, mais c'est un défi culturel et social, compte tenu que ces femmes entrepreneurs doivent faire face aux contraintes de leur lien à la famille, au mari et au modèle culturel, à la multiplicité des rôles et à la difficulté de se positionner dans un système masculin. Cette étude théorique se présente comme une rapproche théorique de ce sujet afin de diagnostiquer des problèmes potentiels sur la base d'une relecture des études théoriques et empiriques, pour essayer de comprendre la relation entre les structures sociales et la féminisation de l''entrepreneuriat.

Mots-clés: entrepreneuriat; femme entrepreneur; structures sociales; contexte social; problématique de la féminisation de l'entrepreneuriat; communauté locale.

مقدمة

يتأسس الفعل المقاولاتي في الجزائر على خصوصيات متفردة بتفرد البنى الفسيولوجية والثقافية المشكلة للأطر المرجعية للفعل المقاولاتي لدى الأفراد، والمرأة الجزائرية كغيرها من نساء العالم نجدها قد إقتحمت عالم المقاولاتية وريادة الأعمال نتيجة لما تتلقاه من دعم عبر سياسات التمكين، سواء الوطنية أوالعالمية، والتي تؤسس في حد ذاتها لمقاربة أشمل من ممارسة الفعل المقاولاتي في المنظور الاقتصادي الغربي، وهذامن خلال الموائمة بين الأطر المرجعية ومطلب النجاعة في الفعل المقاولاتي، بما لا يتعارض مع شخصية المرأة الجزائرية، فتجربة الفعل المقاولاتي بالنسبة للمرأة الجزائرية لا يتأسس على رهان اقتصادي فقط، بل يقوم على رهان إجتماعي ثقافي يجعل المقاولة بالنسبة لها تجربة صعبة، لذا سنحاول من خلال هذه الورقة العلمية مقاربة موضوع المقاولة والمرأة المقاولة في الجزائر، من خلال طرحنا للإشكالية التالية:

كيف يمكن فهم علاقة البُنَى الاجتماعية المشكلة للإطار المرجعي للمرأة على ممارسة الفعل المقاولاتي في مجتمعها المحلي ؟.

إذاً، تهدف هذه الدراسة النظرية إلى الوقوف على تشخيص أدَّق لظاهرة ممارسة الفعل المقاولاتي لدى المرأة الجزائرية في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومن أجل ذلك ارتأينا تقديم مقاربة نظرية عامة حول موضوع المقاولاتية والمرأة المقاولة، ثم استخلاص أهم الإشكالات التيقد تعيق المرأة من ممارسة الفعل المقاولاتي ضمن مجتمعها المحلي، وذلك بالاتكاء على عديد من الشواهد الثقافية والاجتماعية والممارسات المستقاة من الحقل الاجتماعي للمرأة المقاولة، وكذا مجموع الدراسات التي قاربت هذا الموضوع من زاوية أو أخرى.

1. المقاولة والمرأة

1.1 الأسس النظرية والمفاهيم

لقد شهدت العقود الماضية نهضة الفكر المقاولاتي في الاقتصاد، حيث وُضِعت أهم النظريات المعاصرة للمقاولة من وجهة نظر أكاديميةبناء على المساهمات الكبيرة التي

قدمها رائد الأعمال "شومبيتر" Schumpeter (1934/1911) ، الذي شدد من خلالها على أهمية المبادرين المبتكرين كأداة رئيسية لتحريك الاقتصاد إلى الأمام من حالة التوازن الثابت، استناداً إلى القدرات الاندماجية للأفراد الرياديين[1]، وبكلماته الخاصة يقول: "وماذا فعلوا: لم يكتسبوا أي نوع من السلع، ولم يخلقوا أي وسائل إنتاج أصلية، ولكنهم استخدموا وسائل الإنتاج بشكل مختلف ومفيد أكثر، لقد قاموا بتوليفات جديدة! هم مقاولون، الربح، والفائض الذي لا يقابل أي ضمانات، في حين يقابل كل الخطر، هو الربح "المقاولاتي" .(Braunerhjelm , 2010, p. 7-8)

فشومبيتر ينظر إلى إتاحة الفرصة التكنولوجية مع تحديدها واستغلالها هو ما يميز المقاولين عن غيرهم من رجال الأعمال، أي أن الابتكار، واستغلال الفرصة هما الخصائص المميزة للمقاولين رواد الأعمال، أيضا في هذا الصدد، كان لأفكار شومبيتر الأصلية حول تنظيم المشاريع تأثير كبير على الجيل القادم من الباحثين في المقاولة، كما لم ينظر شومبيتر إلى المقاولين كمخاطبين للمخاطر، على الرغم من أنه لم يرفض الفكرة تمامًا، وكان مدركًا أن الابتكار يحتوي على عناصر خطر بالنسبة لصاحب المشروع، لكن في الأساس كانت تلك المهمة تُنسب إلى الرأسماليين الذين موَّلوا مشاريع المقاولة.

بعد عقد من الزمان، اقترح نايت (1921) دور المقاول " كشخص يحول حالة عدم اليقين إلى خطر محسوب"، وهكذا استكمل نموذج Schumpeter من خلال التعريف الواضح للقدرات المعرفية كتفسير لنشاط المقاولة، بعد ذلك، قام كيرزنر (1973، 1996، 1997) بتعريف مفهوم صاحب المشروع بصفته شخصًا حرك الاقتصاد نحو التوازن (متناقضًا جزئياً مع شومبيتر)، من خلال الاستفادة من إمكانيات التحكم. (Braunerhjelm, 2010, p 7-8)

[1] يمكن الإشارة هنا أنَّ مفهوم ريادة الأعمال هو مفهوم موازي لمفهوم المقاولة، ويحصل الاختلاف خاصة بين المشرق والمغرب في التسمية، ولا تكاد تجد مفردة المقاولة في الكتابات المشرقية، في حين أنّ المغاربيين يتساهلون في التعاطي مع المفهومين باعتبارهما نفس المعنى، ويحصل الاختلاف أيضا في مفهوم المقاولة بين الجزائر والمغرب، ففي حين أنَّ المفهوم يستعمل في الجزائر للدلالة الضيقة بمنظور شومبيتر، في حين يستعمل في المغرب بدلالاته الواسعة التي تحيل إلى مفهوم المؤسسة بمنظور ماكس فيبر وفريدريك تيلور وغيرهم.

وفي الآونة الأخيرة، تم تعريف مجال البحوث في المقاولاتية على أنه تحليلات" كيف، ومن ، وما" النتائج المترتبة على فرص إنتاج السلع والخدمات المستقبلية التي يتم اكتشافها وتقييمها واستغلالها" وحسب Shane وVenkataraman 2000، فيما يتعلق بـ" من"، يقترح Thurikو Wennekers (1999) تعريفًا انتقائيًا للمقاول، والذي أصبح مقبولًا بشكل متزايد، وحسبه فإنَّ رجل الأعمال "هو مبتكر، يدرك ويخلق فرصا جديدة" يعمل في ظل عدم اليقين ويقدم المنتجات إلى السوق، ويقرر على الموقع آنيا، شكل واستخدام الموارد، و"يدير أعماله ويتنافس مع الآخرين للحصول على حصة من السوق، ويبدو أن هذا التعريف يمكن ربطه بالمساهمات الثلاثة المشار إليها أعلاه. (Braunerhjelm , 2010, PP 7-8)

و نجد أن هذا المفهوم قد تطور عبر عدت مقاربات، إلا أن تعدد الاتجاهات واختلاف الرؤى هو ما ساهم في طرح إشكالية التعقيد في حل حلت مفهوم المقاولاتية، "ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد عرف بالفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة، ويعتبر Say.B.J (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة" (خذري،2013، ص 3).

2.1 المقاولة والتأنيث

لم يُنظر إلى النساء على أنهن فاعلات في الاقتصاد والمجتمع إلا بعد مؤتمر مكسيكو سيتي عام 1975، وأخذ دورهن الإنتاجي بعين الاعتبار ضمن المقاربة المسماة(IFD)، والتي تهدف إلى دمج النساء في العملية الإنتاجيةمن خلال تشجيع مشاركتهن في مشاريع التنمية وخلق مشاريع نسوية ذات طابع محدد لتحسين ظروفهن المعيشية،ضمننهج الاستراتيجيات المبتكرة، وحصول المرأة على القروض الصغيرة، وعلى الرغم من هذه الإستراتيجيات، فإن هذا النهج لم يحسن حالة المرأة، حيث أهمل مجموع الحواجز التي تحول دون التغيير المتعلقة بقضايا السلطة والنزاع والعلاقات بين الجنسين.

وقد ساهمت النظرية الجنسانية في دفع موضوع المقاولة النسائية إلى ساحة الظهور والدفاع عنها بقوة باعتبار أنهما ظهرا مترادفين في الزمن، فكان معيار نجاح المرأة في

ذلك الوقت القدرة على تمكينها في مجتمعها من خلال بروز دورها في العمل وكانت المقاولة أحد أهم الأنشطة الحديثة التي يمكن أن تلبي الطموحات النسائية المتصاعد.

ووفق لافوا" (1988) Lavoie فإن صاحبة المشروع هي: المرأة التي بمفردها، أو مع شريك واحد أو أكثر، أسست أو اشترت أو قبلت في الميراث شركة، والتي تتولى المسؤوليات المالية والإدارية والاجتماعية والتي تشارك بنشاط في إداراتها اليومية، أما المرصد الخاص بالمشاريع النسائية FUDICIAL يعرّفها على أنها" المرأة التي تملك وتدير شركة" (Dif, 2009/2010, p.17)، "أما هذا التعريف فينظر للمرأة المقاولة بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة التنظيم والإدارة، واثقة من إمكانيتها، هدفها النجاح والتفوق"(سطوطاح ، 2015، ص97).

3.1. إشكالية المقاولة النسائية على المستوى الأكاديمي

على الرغم من تواجد المرأة على ساحة العمل والإنتاج والبحث عن القيمة المادية لمجهودها، إلا أنَّ تواجدها على الساحة الأكاديمية، التي عنيت خاصةً بتناول موضوع عملها كمقاولة، بهذا المصطلح، سنجد فيه عدم توافق بين الواقع والدراسات عن الواقع، "فلم يزد عدد المقالات العلمية التي تناولت المقاولة النسائية في سنة 2001 عن 400 مقالة، وهو عدد ضئيل لا يتعدى (5%) من مجموع المقالات التي تناولت الموضوع ليس في سنة 2001 إنما قبل ذلك ب 10 سنوات، حيث أشار بروبار Bruyart في مقال نشره سنة 1993 أن عدد المقالات التي كتبت عن المقاولة بشكل عام بلغ في سنة 1993 أكثر من 8000 مقالة" (قلالة، 2014، ص 23-24)، "وتأخر اهتمام المفكرين الاقتصاديين بالمرأة في هذا المجال إلاَّ مع السبعينيات من القرن الماضي، فأول مقالة بارزة حول المشاريع النسائية ظهرت في منتصف عام 1970 بحث لـ: Brantley Schwartz 's سنة 1976" (بوزيدي؛ طالب ، 2015، ص 141)، وقد يكون من اليسير للباحث في موضوع المقاولة النسائية تفسير دلالات هذا الأمر إلى إرجاعه إلى عدم الاهتمام بعمل المرأة كمقاولة باعتباره ظل لوقت طويل مرادفا للعمل المنزلي، وصعوبة الفصل بين الدور الاجتماعي ودور المرأة المقاولة، وظلت المرأة لغاية سنوات التسعينات حبيسة ظل الاقتصاد غير الرسمي.

2. تأثير البنى الاجتماعية على ممارسة المرأة المقاولة

1.2. البُنَى الثقافية المحلية

لم تزل المجتمعات العربية تدين بالكثير من تماسكها وتلاحمها إلى علاقات التصاهر الداخلي (أي زواج البنت من أحد أقاربها)، وروابط الدم تلعب دوراً كبيرا في خلق علاقات الولاء والعصبية كما أشار إليها ابن خلدون، مما يجعل من الأسرة والعائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة واحدة من أهم البنى المجتمعية التي تشكل المركب الثقافي الذي تعيش فيه وتحته المرأة العربية (المعايطة ، 2010، ص 88)، ولم تفلح المدينة أو المجتمع أو الدولة في تطوير أشكال اجتماعية جديدة قادرة على توليد بنى أصيلة بديلة (شرابي ،1993، ص48)، عن العلاقات الأبوية والقبلية المحلية، التي تجد المرأة المقاولة نفسها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية خاضعةً لها، ومبررةً عندها، بنسب متراوحة بين امرأة وأخرى، ما يحدد شكل الممارسات التي تقوم بها المرأة المقاولة باعتبار هذه البنى الثقافية "إطار مرجعي[2] ".(سكوت؛ وجوردون ،2011، ص357)

تستند له في كل تحركاتها، وتعيد إنتاجه في مقاولتها وممارساتها العملية واتخاذ القرارات وبناء علاقات السلطة، في مجتمع العائلة البطريقية والإكناتية- النسب فيها للذكور- حسب "مصطفى بوتفنوشت" (بوتفنوشت ، 1984، ص37)، كل هذا يزيد من تحديات العمل المقاولاتي بالنسبة للمرأة الجزائرية في مجتمعها المحلي.

فالمجتمعات العربية نجدها تمر بمرحلة انتقالية استغرقت أمداً طويلا(بركات، 1998، ص9)، جعل حراك المرأة من أجل تثبيت أساسات العمل المقاولاتي يصطدم بتعدد الأطر المرجعية، فالأسرة والقبيلة هي المسئولة مباشرة عن قيم "التضامن التلقائي"في المجتمع في مواجهة قيم "التضامن العضوي" المرتبط بالمؤسسات الرسمية والقوانين التي

[2] يقترن الإطار المرجعي للفعل باسم تالكوت بارسونز الذي تبدأ نظريته بتحليل نظرى للفعل يقوم فيه الفاعل الاجتماعي بالاختيار بين وسائل و غايات مختلفة في إطار بيئة تحد من نطاق الاختيارات من الناحيتين الفيزيقية والاجتماعية. وأهم الاعتبارات الاجتماعية التي تحد من نطاق الاختيارات هي: المعايير والقيم. وانطلاقا من هذا، يؤسس بارسونز نمونجا تفصيليا محكما للنسق الاجتماعي، إلا أن هذا يفضي إلى تفريغ نظريته من طابعها الإرادي، أي أن الفكرة القائلة بوجود فاعلين مخيرين تختفي لصالح نظرية الحتمية البنائية تلعب فيها المعايير والقيم الدور الحاسم.

تضعها الدولة، فتحدث الفجوة بين معايير الصواب والخطأ وحدود ما هو قانوني وما هو غير قانوني، وهذا الصراع بين قيم "التضامن التلقائي"وقيم "التضامن العضوي"هي التي تجعل المرأة العربية تقف بين مرجعيتين متصادمتين من القيم، فهناك قيم المجتمع التقليدي، حيث يكون الأفراد متشابهين في مشاعرهم وأحاسيسهم، ويشتركون في نفس معايير الصواب والخطأ بحكم اتفاقهم على نفس المبادئ والأشياء المقدسة ويطغى عليهم – نتيجة ذلك – التجانس، لأنهم لم يتباينوا ولم يتغايروا بعد، لكن -وبفعل عوامل الكثافة الاجتماعية وأنماط الاتصال والتقسيم الاجتماعي للعمل، واستقلال الشخص عن مؤسسات إعادة الإنتاج لقيم التضامن التلقائي- يحدث ذلك الانتقال من النمط الأول أو الحالة الآلية إلى حالة أكثر تطورًا وتعقيدا، وهي الحالة العضوية، أو ما يطلق عليه دوركايم التضامن العضوي الذي يأتي تضامن الأفراد وتماسكهم فيه نتاجا لتباينهم واستقلالهم، وتعبيرا عن هذا التباين في نفس الوقت (المعايطة ، 2010، ص 89).

وحسب بشير محمد في كتابه الثقافة والتسيير في الجزائر، فإن هذه البنى الثقافية قد تأسس لعقدة الدونية عند المرأة، باختلاف النساء، ويعطي مثالا عن المرأة التي تجلس في المقعد الخلفي للسيارة بمجرد الالتقاء برجل أراد زوجها حمله معهم (بشير، 2007، ص145)، ولكن تقبل المرأة لهذه الممارسات هو في حد ذاته إستراتيجية لاحتواء السلطة الذكورية وعدم التصادم معها، ولا يتنافى مع أحد مقومات الشخصية النسائية الجزائرية –والمراد هنا ليس التخصيص بقدر ما هو التعميم على النسائية- وهو "الحياء"، كقيمة أخلاقية متجذرة في كل مشارب المرأة الدينية والثقافي، وكمعطى فيزيولوجي مترسخ بفعل جينات الأنوثة، وليس بالضرورة عقدةُ دونية.

2.2. محدودية السياق الاجتماعي للمرأة

يؤكد الباحثون المتخصصون في دراسة المقاولة النسائية، عل ضرورة النظر في السياق الاجتماعي والثقافي كحواجز اجتماعية وثقافية، بوجه عام، بحيث تُعزى حدود مشاركة المرأة في الحياة العملية، ببيئتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعتبر القيم والمعتقدات والمعايير والنظام التعليمي مجموعة العناصر اللازمة التي تسمح بظهور المشاريع، أو عدمها، إذا فالعناصر الثقافية حاسمة لإعطاء دفعة وترابط

لدوافع المبادرة، فتظهر بذلك المقاولة في وقت واحد كمنتِج ومنتَج ثقافي واجتماعي لسياق معين.

وهكذا، من الواضح أن هذه الخصوصية تجعل دراسة المقاولة النسائية موضوعًا سياقيًا، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الاجتماعية والثقافية لكل بلد، ويحدد روبرت باتوريل وزهرة أراستى (2006) عددا من العوامل في دراسة العوامل البيئية الرئيسية الخاصة بتنظيم المشاريع.

ووفقاً لهؤلاء المؤلفين ، تختلف العوامل البيئية مثل الأعراف الاجتماعية والعادات والأنظمة السياسية والمتغيرات الاقتصادية من بلد إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى، يعرف روبرت باتوريل وزهرة أراستى (2006) العوامل الاجتماعية والثقافية على النحو التالي (Dif, 2009/2010, p. 17) :

رسم توضيحي 1: العوامل الاجتماعية والثقافية المشكلة لسياق المرأة المقاولة

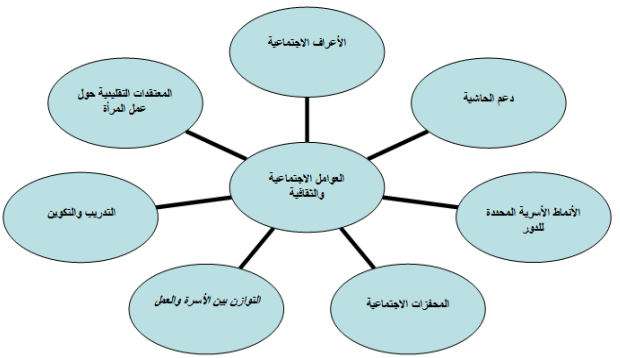

المصدر: روبرت باتوريل وزهرة أراستي 2006

3.2. مكانة المرأة في المجتمع

تقع إشكالية المرأة المقاولة في ظل إشكالية أكبر منها، وهي إشكالية بقاء المرأة لزمن طويل جدا حبيسة مكانة ساهمت المرأة في حد ذاتها في بنائها، "ويشغل كل فرد عددا من المكانات، بعضها مكتسب بالميراث (مثل النوع أو السلالة)، وبعضها الأخر مكتسب بالإنجاز (مثل المستوى التعليمي أو المهنة)، والمكانة الغالبة لفرد ما هي تلك التي يكون

لها الغلبة أو السيادة على كل المكانات الأخرى في معظم أو كل المواقف الاجتماعية. ولقد صك هذا المصطلح عالم الاجتماع الأمريكي إيفرتهيوز في الأربعينيات للإشارة بصفة خاصة إلى العرق، وتلعب كل من المهنة و السلالة والنوع دورا كمكانات غالبة في المجتمعات الغربية.

وقد تفضي إلى تناقضات حادة ومشكلات اجتماعية عندما تتناقض أوضاع المكانات المهمة مع الأدوار والصور النمطية المدركة... في هذه المواقف، يجبر الفاعلين الاجتماعيين أن يتخذوا قرارات متعلقة بالمكانة، وهى قرارات قد تتخذ شكل الإنكار، أو القبول بمكانة غالبة جديدة، وتؤثر المكانة الغالبة في كل الجوانب الأخرى للحياة بما في ذلك الهوية الشخصية، وحيث أن المكانة تعد بمثابة تنميط اجتماعى وليست اختيار شخصيا، فإن الفرد لا يمارس قدرا كبيرا من السيطرة على مكانته الغالبة في أي تفاعل اجتماعى" (سكوت، جوردون، 2011، ص219-220). وتجد المرأة المقاولة في ظل ثقل الصورة النمطية عند الرجل والمرأة لتحديد الأدوار والمكانات، صعوبة في التحرر من هذا الميراث، وتصبح بذلك معركة المرأة المقاولة في المجتمع المحلي المتشرب لهذه الثقافة، والمنتج لها، معركةً ثقافية اجتماعية، ذات أبعاد متعددة، وليست محصورة في البعد الاقتصادي كما صورها لنا "جوزيف شومبتير".

4.2. الأسقف الزجاجية

أغلب الأماكن التي ظلت حكراً على الرجال أصبح مسموحاً بها للنساء وذلك ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر، بل لقد تم اعتبارهن بطلات في البداية، لكن رغم ارتفاع عدد النساء العاملات تبقى أماكن النساء غير متساوية مع أماكن الرجال، فهناك آليتان كبيرتان للتفاوت هما:

- **الآلية الأولى:** هي التي تتعلق بسقوف الزجاج، لما تدخل النساء لميادين ظلت حكراً على الرجال (ديبي، 2016، ص 46)، فهناك "تحيز هيكلي" في سوق العمل ضد المرأة، سواء في الدخول لهذا السوق أو بعد دخوله بحكم تواضع عائد العمل، وتدني فرص الترقي، فيما يعرف باسم "السقف الزجاجي" من القيود غير المعلنة، والتي يمارسها الرجال ضد النساء، والفئات المسيطرة اقتصاديا وسياسياً على الفئات الأخرى المقهورة تاريخيا، بما في ذلك داخل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا. والأمر ليس ببعيد عن أوضاع المرأة

العربية (المعايطة، 2010، ص 28) ، وبعبارة أخرى، لا يكفي فتح إمكانية الولوج للأماكن من أجل خلق العدالة: فلا النماذج الثقافية التي هي في صالح الرجال، ولا اقتصاد الحياة الأسرية قد تأثر بفضل هاته الدمقرطة الظاهرية (ديبي، 2016، ص 47) ، مما ينفي عن المرأة حريتها الفردية و ويجعل لها بالمقابل حرية اجتماعية كم سماها زيجمونت باومان(باومان ، 2016، ص 05).

- **الآلية الثانية:** فهي تقترب من التطور المنفصل الذي هو أحد أشكال التمييز العنصري الاجتماعي، فوصول النساء للأماكن التي سمح لهن بها في سوق الشغل لم يضعف فعلياً التحديد الجنسي للشغل، فإذا كان الشغل ليس له جنس، فإنَّ له نوع. (ديبي ، 2016، ص 47)

ويشير مفهوم القيادة كأداء للقوة إلى تكريس سمات النمط المتحيز، لتعزيز هياكل السلطة ذاتها التي تعيد تعميق الفارق بين الجنسين، وافتراض أن القيادة هي سمة ذكورية، وهذا التفكير الشائع هو أحد المساهمين في قبول النساء بشكل أبطأ من المتوقع في المقاولة ومجالات العمل العامة، وهو استمرار للافتراضات والقوالب النمطية بأن المرأة" أكثر اجتماعية"أو" اعتمادية"وثم "سلبية "وبالتالي عدم القدرة على النجاح كقائدة، وتساهم التحيزات المعرفية القائمة على القوالب النمطية حول النوع الاجتماعي في التمثيل الناقص للمرأة في المهن التي يشغلها الرجال تقليديًا، بطرق متعددة، تؤثر على معتقدات المرأة الذاتية، مما يؤدي إلى انتقاءها بنفسها من خلال أدوار ثانوية للغاية، كما أنها تُلحق الضرر بالنساء في عمليات المراجعة الحاسمة للتقدم حيث يتم الاستخفاف بالمرأة في عمليات التقييم لأدوار القيادة حتى من قبل الأفراد الذين يحملون بوعي معتقدات المساواة.

على الرغم من التغييرات السياسية، مثل الباب التاسع من قانون الحقوق المدنية 1972 في الولايات المتحدة، والذي أصبح دولياً، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 ومنهاج عمل بيجين 1995، فالمرأة والرجل لا يتمتعون بفرص متساوية في التعليم والتوظيف والنجاح والتقدم والرضا، نظرًا لأن معظم الناس ليسوا على دراية بالتحيزات الضمنية وكيفية عملها من أجل حرمان النساء من القيادة، ويُعزى تأثيرها إلى السقف الزجاجي، وهو استعارة تصف الحواجز غير المرئية التي تحول دون تقدم المرأة في الحياة

الوظيفية، بهذا المعنى فإن السبب في عدم تقدم المرأة إلى ما بعد مستوى معين في المنظمات ليس واضحًا بالسهولة التي نعتقدها. (Carol, Kaatz, Carnes, 2012)

ويشكل الانحياز الجنسي للرجل نوع من التمييز غير العادل القائم على أساس الجنس النوع وهو يتراوح بين الانحياز السافر، والانحياز المستتر، كما يحدث مثلا عندما تعين إحدى النساء المتميزات في وظيفة، بحيث يبدو صاحب العمل وكأنه ملتزم بسياسة إتاحة فرص متكافئة لكلا النوعين. ويتم الانحياز الجنسي للرجل على مستويات مختلفة، بدءا من المستوى الفردي، ووصولا إلى المستوى المؤسسي، (سكوت ، جوردون ، 2011، ص 112).

5.2. تعدد الأدواروتقسيم العمل على أساس النوع

يشير إلى تقسيم الأدوار على أساس نوعي، بحيث ينسب إلى الرجل أدوار كسب العيش وينسب إلى المرأة أعمال المنزل، أو ما يطلق عليه تالكوت بارسونز في كتابه: "الأسرة والتنشئة وعملية التفاعل"، 1956: الأدوار العملية الفعالة (Instrumental) والأدوار التعبيرية (Expressive)، وهذا التقسيم الخاص للعمل على أساس النوع يرتبط في العادة بانفصال البيت عن محل العمل، وهو الأمر الذي أعقبه حركة التصنيع في الغرب، ويوضح البحث الأنثروبولوجي أن معظم مجتمعات ما قبل الصناعة تميز أيضا بين "مهام الرجال" و"مهام النساء" على الرغم من أن التقسيم النوعي للعمل الذي تحدده لا يناظر النمط الذي وصفناه في المجتمع الغربي. ففي بعض المجتمعات على سبيل المثال تعتبر زراعة المحاصيل والنسيج من مهام النساء في حين يعتبر الصيد وصنع الأواني من مهام الرجال (سكوت، جوردون، 2011، ص 224)، وبينت دراسة كولمان اندرسون وبالودي (Anderson-Kolman, Paludi , 1996) مدى تأثير البيئة الأسرية على النساء العاملات، وتقييم مستوى الضغوط عليهن، وشعورهن تجاه عملهن، ووجود اختلافات ضئيلة بين عينة النساء غير المتزوجات إزاء المتزوجات، وبين عينة العاملات بوقت جزئي إزاء عينة العاملات بوقت كامل، حيث أن الضغوط المرتبطة بالعمل عند العاملات تميزت بالرضا المهني وعدم التأثير الكبير عليهن، في حين ارتبطت الضغوط ذات الصلة أو العلاقة في البيئة المنزلية وواقع الصراع والخلاف في الأسرة بدرجة عالية في التأثير عليهن، وقد اختبرت العينة ضغوطا كبيرة في التعامل مع الوقت، ووجد أن هناك علاقة بين قلة الوقت وعدم أو نقص العناية بأطفالهن (تيم، إيتهاج، 2009-2010).

6.2. الوصاية الذكورية وحراسة البوابة

قد تفرز البنى الثقافية المحلية ذكورية مهيمنة على نسق علاقات السلطة مع المرأة، وتكون هذه الهيمنة محكومةً بإطار تعاقدي(كالزوج) أو عرفي (الأخ، الوالد، الأعمام، الأخوال...)، حيث تنصب ممثل هذا النسق الذكوري "حارساً للبوابة"، (وإن كان هذا المصطلح قد استعمل في التنظيمات الرسمية فإنه في هذه الحالة تصبح هذه العلاقات ذات طابع رسمي غير قابل للمساس، ويمتلك صفة الشرعية والقبول والتبرير عند طرفي العلاقة، وهي شروط السلطة الرسمية عند ماكس فيبر)، إذيمارس من خلال تموضعه القدرة على المنع والعطاء لأشياء ذات قيمة مادية (كالدعم المالي) أو لامادية (مجال الحرية، منع المرأة من الخروج، أو من بناء علاقات متفتحة مع زبائن ذكور أو متعاملين...).

فالحرية هنا هي أحد أساسات الفعل المقاولاتي، وفقدانها يعني المساس بأحد مقومات النجاعة، ونعني بالحرية الحرية الكاملة - وهو ذلك المصطلح الذي أشارت له ميشيل بارت في كتابها "اضطهاد النساء اليوم" 1980 "بأنَّ الحرية الرسمية غير كافية بمقابل الحرية المادية" (جونز ،2010، ص 140). وهو ما يحد من مجال عمل المرأة المقاولة، ولعلَّ تجاوز بعض الذكور لقضية قبول دخول المرأة مجالات العمل المتعدد، ومن بينها العمل المقاولاتي، هو تجاوز صُوري لمعنى الحرية، ويعود هذا التناقض إلى رغبة هذا الرجل في الإبقاء على المرأة رهينة الحياة المنزلية، لأنَّه لم يعتد بعد فكرة الحياة مع شخص كفئ يكون نداً أو نظيراً له (ميل، 1998، ص 99) ، وإن قبل هذا التجاوز فسيقبله بشروط حارس البوابة.

خاتمة

وفي جوابنا عن سؤال الإشكالية، ومحاولة منا لمقاربة بنية التفاعل النسقي بين المرأة كفاعل والمقاولة كفعل والسياق الاجتماعي كمجال لهذا التفاعل، من أجل تقديم الشواهد الحاملة لجواب: كيف يمكن فهم علاقة البُنَى الاجتماعية المشكلة للإطار المرجعي للمرأة على ممارسة فعل المقاولة في مجتمعها المحلي؟، فإنَّ كل الحجج النظرية التي تمَّ سردها هنا بعناية تؤكد على ما يلي:

- أنَّ المقاولة النسوية مجال مؤنث ممتد من مجال آخر هو المقاولة بالمعيار العام؛

- أنَّ المرأة حبيسة معيار القيمة الذكوري للحكم على نجاعة الفعل في السياق الاجتماعي؛
- ساهمت عدت تحولات اجتماعية وثقافية وعالمية ممتدة لمجتمعاتنا بفعل العولمة من تأنيث المقاولة كمجال عمل حر للمرأة؛
- عملت النظريات النسوية على دعم الولوج المؤنث للمقاولة، ففي حين تؤكد النظرية "النسوية الليبيرالية" على حتمية المساواة من أجل الوصول، فقد حدثت مراجعات كبرى من طرف رواد "النسوية الاجتماعية" على المستوى الابيستيمولوجي في تأويل هذا المفهوم بما يتلاءم مع مقتضيات العدالة من منظور الاختلاف، والذي يفرض حتمية مراجعة معيار القيمة والحكم على القيمة، وشكل العمل من خلال ربطه بالنوع؛
- تفرض التعقيدات الجندرية للمقاولة ضرورة مراعاة الفروق الجنسية في ممارسة المقاولة، وبالتالي مراعاة الهياكل القانونية والاجتماعية الداعمة للمرأة المقاولة؛
- المرأة المقاولة ابنة بيئتها، ما يجعل المقاولة بالنسبة لها هو ممارسة فعل اجتماعي متوافق مع الضرورات الثقافية اللازمة لبناء قابلية التوافق الاجتماعي مع السياق العام وهو المجتمع، والسياق الخاص وهو الأسرة.

إذاً، فممارسة المرأة للفعل المقاولاتي في المجتمعات المغلقة ذات البنى الثقافية المتفردة عن البُنَى الثقافية المنتجة لمفاهيم المقاولة، تؤسس لإشكالات حول صعوبة قياس الفعالية بنفس المعيار، وتحاول المرأة المقاولة الجزائرية خوض تجربة المقاولة من خلال رفع التحدي، والنجاح في ميدان لطالما كان ذكورياً بامتياز، وهذا النجاح لا يعبر عن وضع مادي أو اقتصادي، بل يؤسس لها مكانة اجتماعية، لم يكن نيلها لها بالسهل في مجتمعات صعبة التغيير، لذلك نجاح المرأة المقاولة في الجزائر لا يمكن مقارنته بنجاح الرجل المقاول في نفس المجتمع، ولا يقاس أيضا بنجاح المرأة في مجتمعات أخرى، خاصة الغربية، باعتبار أنّ مسارات الوصول لنقطة النجاح لم تكن على نفس القدر من الصعوبة، والإشكالات، وهو ما يحسب للمرأة الجزائرية لا عليها.

المراجع

1. باومانزيغمونت، 2016. الحرية، ترجمة فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، مصر.
2. بركات حليم، 1998. المجتمع العربي المعاصر، الطبعة السادسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
3. بوتفنوشت مصطفى، 1984. العائلة الجزائرية، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. بوزيدي سعاد، طالب دليلة، 2015. محددات نمو المقاولة النسوية الصغيرة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة Revue d'études sur les institutions et le développement، العدد 02، الجزائر.
5. تيم حسن، ابتهاج محمد النادي، 2009-2010. درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، دراسة منشورة، مؤتمر "العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين: واقع وتحديات"، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
6. جونز فيليب، 2010. النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجة، العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
7. خذري توفيق، حسين بن الطاهر، 2013. المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخلة منشورة بملتقى وطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-2013/05/06، الجزائر.
8. ديبي فرونسوا، 2016. المواقع والحظوظ إعادة التفكير في التفاوتات الاجتماعية، ترجمة كنزة القاسمي، أفريقيا الشرق، المغرب.
9. سطوطاح سميرة، 2015. الفعل التنموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العملية و العوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا، مجلة التسيير والاقتصاد، الجزء 03 العدد 01، الجزائر.
10. سكوت جون ، جوردون مارشال، 2011. موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد3، ط 02، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، مصر.
11. سكوت جون ، جوردون مارشال، 2011. موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد1، ط 02، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، مصر.
12. شرابي هشام، 1993. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

13. قلالة محمد سليم، 2014. المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة وتنمية، ط 01، أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية في الجزائر فيفري 2013، الناشر منظمة المرأة العربية، مصر.

14. محمد بشير، 2007. الثقافة والتسيير في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

15. المعايطة رويدا ، 2010، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر.

16. مل جون ستيوارت، 1998. استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام،، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

17. Braunerhjelm Pontus, 2010. *Entrepreneurship, Innovation and Economic Growth Past experiences, current knowledge and policy implications*, Swedish Entrepreneurship Forum, Working Paper 02, Sweden.

18. Carol A., Anna Kaatz, and Molly Carnes, 2012, "Deconstructing the glass ceiling." *Sociology Mind* 2.01.